أوراق إستراتيجية

في أنابوليس، صراع بوسائل أخرى

بقلم روبرت بليتشر ومعين رباني؛ 28 تشرين الثاني 2007؛ تقرير الشرق الأوسط

عند نقطة تقاطع أمام قاعة مدينة نابلس، شقت إمرأتان طريقيهما بحذر عبر مجموعة من المشاة المنتظرين، ألقتا نظرة سريعة ناحية الشمال، ومن ثم إندفعتا عبر الشارع. "ما هذا؟"، قال أحد المتفرجين منتقداً. "ألا تريان الضوء الأحمر؟". ولم يمضِ وقت طويل على ذلك حتى نفذ صبره، وتجاوز الذي عين نفسه شرطي مرور حافة الطريق وشق طريقه الى الجانب الآخر من الجادة. هكذا هي الحياة في الضفة الغربية عشية الإجتماع في أنابوليس/ ميري لاند، حيث تنوي إدارة بوش خلق مظهر "لعملية سلام" بين إسرائيل والفلسطينيين للمرة الأولى منذ تقلدها منصبها. فهناك تشوق وحماس في بلدات فلسطينية بما يتعلق بالنظام المدني المتحضر البارز حديثاً من سنوات الفوضى، فهناك إستعداد للعب وفق القوانين حتى مع وجود كثيرين لا يزالون مقتنعين بأن القيام بذلك لن يؤدي بهم لن يأخذهم بعيداً فيما يطمحون إليه؛ وهناك،أخيراً، واقع يقول بأنه عندما يصبح الإنتظار متعباً ومضجراً، فإنّ الناس، مرة أخرى، سيتولون المسائل بأنفسهم. أما بما يتعلق بإجتماع أنابوليس نفسه، فقد إستُقبِل بلا مبالاة، مع قلة تؤمن بأنه سيؤدي إما الى تغيير ذي معنى في حياتهم اليومية أو الى تقدم جوهري بإتجاه وضع نهاية لإحتلال إسرائيلي هو الآن في عقده الخامس.

إنّ المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين يلعبون مرة اخرى أيضاً وفق القوانين، مع تودد وتملق الولايات المتّحدة لهم للعودة الى طاولة التفاوض بعد إستيلاء حماس على قطاع غزة في حزيران وما أعقب ذلك لاحقاً من تشكيل الرئيس الفلسطيني محمود عباس لحكومة مؤقتة في رام الله. ولن يكون هذا الأمر عملاً بطولياً صغيراً، لأنّ الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، الذي لطالما كانت القيادة الفلسطينية تحدث جلبة حوله، كان مجمداً لأكثر من 6 سنوات. لكن اليوم، ومع حال الفلسطينيين المنقسمين بعمق وإستثمار المجتمع الدولي، بعمق، في تأويل إنقسامهم، أصبحت المفاوضات مسرحاً للنزاع بقدر ما هي وسيلة للوصول الى تسوية. وبذلك، فإنّ محادثات السلام الحالية عبارة عن ممارسة وتدرّب في الصراع بوسائل أخرى، ما يرفع المعارضة إزاء ما هو، أساساً، عملية مستمرة– وسط الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، رغم حصوله بطرق مختلفة.

إجتماع أنابوليس

كان إدارة بوش هي التي تولت الإعلان عن إجتماع أنابوليس، والتي لم تكن واثقة من كيفية الإنكباب على معالجة الفوضى التي خلقتها 6 سنوات من تجاهلها الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، والتي مع ذلك، متحمسة لإنقاذ إنجاز ما من سياستها الشرق أوسطية الكارثية، مع درايتها التامة بالحاجة الى حشد دعم عربي لمواجهة محتملة مع إيران. وفي تموز، أعلن بوش عن "إجتماع دولي" أجندته عبارة عن خليط: التشبث بلغة غير مفهومة بما يتعلق بالإصلاح المؤسساتي الفلسطيني، مع تقديم "دعم ديبلوماسي لعباس" أيضاً بالإضافة الى مناقشات رئيس

الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الأسبوعية الثنائية. وكانت هذه المحادثات، أحياناً، مركزة على التقليل من حد "أفق سياسي"– ما يعني حدوداً قاسية لما يمكن أن تبدو عليه دولة فلسطينية– لكن ما إن إكتسبت هذه المحادثات لهجة لطيفة ومعتدلة، حتى إرتفعت طموحات رام الله لما يمكن أن ينجزه إجتماع أنابوليس.

وبدأت سلسلة التعليقات بالإنتشار حول الوصفات لما سيستلزمه الأمر لمنح عباس إنتصاراً ديبلوماسياً كبيراً، ليتمكن بذلك من تحويل النظام السياسي الفلسطيني. فهل سيوافق الإسرائيليون الفلسطينيون على إطار عمل لإتفاق سلام، وبذلك ينجحون حيث فشل أسلافهم، أم يقومون بإصدار إعلان مبادئ أكثر عمومية فحسب، كما سبق وحصل في العام 1993؟ ففِرق التفاوض، الذين تم تعيينهم في أوائل تشرين الأول، لم يلتقوا، حتى بحسب أشد التوقعات تواضعاً بهذا الخصوص.

وفي حين ظلت الفجوات بين الجانبين غير قابلة للجَسْر، فقد تكشفت الجبهات المحلية كذلك الأمر. إذ هدد شركاء إئتلاف أولمرت بالتخلي عن الحكومة إذا ما أثمر أنابوليس نتيجة من نوع ما، من حيث يمكن لعباس أن يصنع لنفسه علف سياسي، في الوقت الذي سحبت فيه حماس صلاحية التفاوض التي كانت قدمتها لعباس في إتفاقية 2006 وأكدتها في إتفاقية رعاها السعوديون في العام 2007.

فما هو الأمر الذي يمكن للجانبين الإتفاق عليه إذن؟

أولاً، لقد إتفقوا على أنه مهما كان من شأن الذي يقرروه في أنابوليس، فإنه لن ينفذ إلا وفق "خارطة الطريق" فقط، وهي وثيقة 2003 التي تم التوصل إليها برعاية ما يدعى بالرباعية المؤلفة من الولايات المتّحدة، الأمم المتّحدة، روسيا والإتحاد الأوروبي. وقد تطلبت خارطة الطريق التطبيع النسبي للحياة اليومية قبل أن تأخذ أية مناقشات حول قضايا "الوضع النهائي" طريقها– الحدود، المستوطنات، المياه، القدس، اللاجئين الفلسطينيين. أما بالنسبة للفلسطينيين، فقد كان هذا الأمر يعني ضمان الأمن الإسرائيلي، بما في ذلك حل الميليشيات بالإضافة الى تحويل السلطة الفلسطينية الى مؤسسة كفوءة وفعالة.

أما بالنسبة للإسرائيليين، فقد كان ذلك يعني إجراءات تهدف الى جعل الحياة الفلسطينية بظل الإحتلال حياة أكثر قابلية للتحمل، قليلاً. لكن مع أخذ مجموعات مسلحة المبادرة من القيادة الفلسطينية وإلصاق إسرائيل لشروط أدت الى إبطال قبولها بأي شيء يفيد المعنى ويكون ذا أهمية، كانت الوثيقة ميتة بمجرد التوصل إليها.

وبعد أكثر من 4 سنوات، وعامين من تاريخ إنتهاء صلاحية خارطة الطريق المعلن، لدى الخارطة صك حياة جديد الآن. فبالنسبة لأولمرت وزملائه، فإنّ إعادة إحياء خارطة الطريق تقدم طريقاً لفصل مفاوضات الوضع النهائي عن عمل المحادثات حول هذا الوضع بالنسبة للفلسطينيين، ما يمكّن المسؤولين الإسرائيليين من إلقاء نظرة قصيرة على الأفق(السياسي)، من دون التضحية بدعم حاسم في الداخل (الوطن). كما يسمح هذا الأمر بإصرار مستمر على إصلاح أمني فلسطيني، رغم أنه يبدو بأنّ المسؤولين الفلسطينيين، كلهم وصولاً الى رئيس الوزراء سلام فياض، ليسوا بحاجة الى تحريض في هذا الإتجاه.

أما بالنسبة لعباس، فإنّ خارطة الطريق تتيح له الإصرار بأنّ تشريع إسرائيل سلسلة إجراءات كان الفلسطينيون يطالبون بها منذ زمن طويل: تجميد المستوطنات، إعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، إزالة القيود على الحركة الفلسطينية وتفكيك المستوطنات الموجودة في أطراف البلدات (وهو ما يعني، المستوطنات التي ليست غير شرعية فحسب بظل القانون الدولي، وإنما غير مفوض بها من قِبَل الحكومة الإسرائيلية أيضاً) المنفذ منذ العام 2001. وبما أنّ عباس واثق بأنّ الفلسطينيين قد قاموا بتقدم جيد بإتجاه تلبية إلتزاماتهم، فإنّ خارطة الطريق، بحسب تقديره، خالية من الكلفة.

ثانياً، لقد توافق الإسرائيليون والفلسطينيون على الإستمرار بالمحادثات. فمن جهة، لا يجب صرف النظر عن هذا التطور: لا ينبغي ذلك بما انّ قضايا الوضع النهائي كانت موضوعة على الطاولة منذ كانون الثاني 2001 ، وبأن الحكومة الإسرائيلية قد لانت وتعاطفت أخيراً من بعد 6 سنوات من رفض التعاون والإستجابة للمطالب الفلسطينية والتطرق إليها ثانية. فالجو المحيط بإجتماع أنابوليس قد خفف من الأمر

متأخراً: بدأت روايات صحفية، كانت تسخر من عجز الإدارة الأميركية حتى على تحديد تاريخ لبدء المحادثات، تأخذ الإجتماع على محمل الجد أكثر. فوزارة الخارجية، التي كانت قد أصرت بشكل شبه هزلي في وقت سابق على أنّ الإجتماع "لم يكن مؤتمراً"، تخفيضاً لسقف التوقعات، لجأت الى إسقاط علامة C بإنتظام في البيانات الموجزة. حتى أنّ وزيرة الخارجية رايس تقول بأنها تأمل أن يتمكن الجانبان من تحقيق إتفاق نهائي "خلال ولاية هذا الرئيس، وليس سراً أنّ ذلك يعني خلال حوالي سنة".

لكن من جهة أخرى، فإنّ ما يبدو بأنه نوع من الإنتصار يجب التحقق منه بسبب الفشل الذي يعنيه: إذ لم يكن مفترضاً أن يكون أنابوليس رقعة إطلاق لمحادثات الوضع النهائي، كما وضع الأمر مستشار لفريق التفاوض الفلسطيني. فبدلاً من ذلك، كان من المفترض أن يحدد إجتماع أنابوليس نقطة منتصف الطريق لإتفاق الوضع النهائي. فإذا كان الفريقان لم يتمكنا من الإتفاق، خلال شهرين تقريباً، على تصريح قصير عن الحدود الأكثر أساسية للحل– حدود 1967 مع تعديلات حدودية ثانوية متبادلة، قدس مقسَّمة كعاصمة لدولتين، التفاوض حول حل بخصوص مسألة اللاجئين– فلم يجب أن تكون ثمانية أشهر (كما أراد الفريق الفلسطيني) أو الـ 14 شهراً (كما إقترح أولمرت) أمراً مساعداً على الإتفاق؟ فبعد 15 عاماً من المفاوضات المنطلقة حيناً والمتوقفة حيناً آخر، لِمَ سيكون الوقت هو الشيء المتبادل البارز القابل للتغير؟ فحتى لو وجد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون أرضية مشتركة قبل إنتهاء ولاية بوش، ما هو الأمل الموجود لدى أي من الحكومتين بتسويق هذه الأرضية في الداخل؟

إسرائيل: أفق مظلم

لطالما كان الرأي العام في إسرائيل، مثله في الأراضي المحتلة، ملتبساً: فأكثرية الشعب تدعم حل الدولتين للصراع، بالرغم أنها أقل إستعداداً، بشكل حقيقي، للقبول بتنازلات حول قضايا محددة للوضع النهائي. فأولمرت وجد نفسه، حتى قبل تمكنه من سبر غور الإختلافات الضئيلة الموجودة لدى الرأي العام، مواجهاً بصعوبات سياسية حدت من المناورات التي كان مستعداً لإختبارها ربما، أياً كان نوعها.

وكان كل من حزبي "إسرائيل بيتنا" المتشدد و"شاس" المتطرف قد هددا بالخروج فجأة من مجلس الوزراء إذا ما حدثت مفاوضات جوهرية في أنابوليس. لكن مع الإستطلاعات التي تتوقع خسارتهما لمقاعد في إنتخابات جديدة، كان هذان الحزبان غير راغبين بإسقاط الحكومة ومكتفين، في أي حال، بأن يكون الضغط الذي فرضوه على أولمرت قد قاده الى تعتيم أفق التوقعات. فإسرائيل بيتنا وشاس يخططان لإستخدام نفس التكتيك بعد إغلاق إجراءات أنابوليس، عندما لن يكونا أقل عزماً بشأن التشبث بعلاوات السلطة. وبذلك، فإنّ المشاكل السياسية التي يمكن أن يواجهها رئيس الوزراء في طريقه ليست بالضرورة أصغر من تلك التي يواجهها اليوم– لأنّ ليس هناك أياً شركاء تحالفه من يؤمن بأنّ عملية أنابوليس ستتقدم الى حد بعيد، بأي وقت من الأوقات، بشكل يكون كافياً لإنتاج لحظة الحقيقة.

لكن هناك بعض المخاطر في هذه الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل بيتنا وشاس كذلك الأمر. فإذا ما كان هناك من تقدم كافٍ في المفاوضات لدفع هذين الحزبين الى المعارضة، فإنّ بإمكان أولمرت أن يعوّل على أصوات من حزب ميريتس اليساري الوسطي (5 مقاعد) و"الأحزاب العربية" (كأحزاب ممثلة للمواطنين الفلسطينيين– الإسرائيليين ، والتي تمسك بـ 10 مقاعد كما هو معروف) لعرقلة تحرك حجب الثقة الذي بإمكانه أن يُسقط الحكومة. فهذه الأصوات ستعطيه الجسر الضروري لإتمام المفاوضات، التي بالإمكان أخذها بعد ذلك الى إنتخابات جديدة يمكن أن تصبح إستفتاء حول الإتفاق. وسيكون هذا السيناريو، المشحون بالغموض، الملجأ الأخير لأي رئيس وزراء موجود في منصبه، والذي سيستخدم كل العصي والجزرات التي يتمكن من حشدها وتجنيدها لمنع تفكك وإنهيار إئتلافه، لكنه الملجأ الذي قد يقدم لأولمرت طريقه الوحيد للخروج أيضاً.

وكان رؤساء الوزراء السابقين قد إعتمدوا على اصوات نواب ميرتس والعرب لتمرير أجزاء قوانين تشريعية شديدة الأهمية (إسحاق رابين لإتفاقية أوسلو الثانية في العام 1995، آرييل شارون للموازنة خلال عملية "الإنفصال" عن غزة في العام 2005). لكن اليوم، ومع التشديد المتزايد على يهودية دولة إسرائيل، فإن من المخاطرة، أكثر بكثير، الإعتماد على أصوات العرب عندما تكون مسائل مصيرية في الميزان.

إنّ تأمين الإعتراف بإسرائيل كدولة يهودية كان سمة بارزة منتظمة للمفاوضات الإسرائيلية– الفلسطينية (رغم أن ذلك لم يكن من سمات مفاوضات إسرائيل الناجحة مع مصر والأردن). فخلال محادثات أوسلو في أوائل التسعينات، طالب المفاوضون الإسرائيليون بالإعتراف الفلسطيني بإسرائيل ككيان سياسي مشروع؛ ففي تموز 2000، في كامب ديفيد، أصر رئيس الوزراء آنذاك إيهود باراك على إعتراف ياسر عرفات بالصلة التاريخية للشعب اليهودي بجبل الهيكل (الحرم الشريف)؛ والآن، وفي الطريق الى أنابوليس، جعلت مجموعة كبيرة من السياسيين الإسرائيليين من الإعتراف الفلسطيني بالصفة اليهودية للدولة قضية مركزية– وبالنسبة للبعض شرطاً أولياً مسبقاً– لمفاوضات الوضع النهائي. ففي سياق "الإنفصال عن الفلسطينيين"، وهي عبارة تجعل من الإنفصال كلمة موجودة بقوة في مقدمة الخطاب السياسي، أصبح التشديد على يهودية الدولة الأمر الأكثر بروزاً في كل الخطاب. وكانت وزيرة الخارجية تسيبي ليفني الأكثر صراحة بهذا الخصوص، بتمسكها بالقول بأن دولة فلسطين المستقبلية ستمثل الحل الوطني لمواطني إسرائيل من الفلسطينيين بشكل لا يقل عما هو الأمر عليه بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويُعَد وزير الدفاع إيهود باراك من بين أولئك الساعين الى الإعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، إلا أن إفتقاره للحماسة لأنابوليس وما قد ينتج عنه بعد ذلك ليس ناشئاً،بشكل رئيس، من إيديولوجية. فنتيجة لإخفاق كامب دايفيد التام وإنفجار إنتفاضة خريف 2000، التي كان خلالها باراك رئيساً للوزراء ايضاً، فإنه يشعر بالإرتياب تجاه القيادة الفلسطينية في رام الله. وبشكل لا يقل أهمية، فإنه يشك أيضاً بقدرة أجهزة الأمن الفلسطينية، وهو هاجس يتردد صداه صراحة عقب حرب إسرائيل مع حزب الله في العام 2006 وإطلاق الصواريخ المستمر من غزة.

وكان باراك قد أثار حنق عدد من زملائه في حزب العمال الذين يأسفون لإنشقاقه عن "معسكر السلام" الإسرائيلي، لكن لا يمكن، تجاهل معارضته على أنها، وببساطة، نقاش سياسي لمكاسب شخصية. وبالواقع، فإنه إذا كان أثمن ما تسعى إليه إسرائيل هو الأمن، فلماذا التوقيع على إتفاقية مع قائد ليس بإمكانه توفيره؟ فأي إتفاق سيتوصل إليه الأفرقاء سيوضع على الرف حتى يأتي ذلك اليوم المربك عندما تثبت أجهزة الأمن الفلسطينية– التي لا تزال خاضعة لقيود الإحتلال– نفسها بأنها أكثر براعة من الجيش الإسرائيلي. لذا، ما الداعي للتفاوض الآن مع قائد يفتقر الى تفويض الكلام عن كل شعبه، بسبب إنهيار إتفاقيته مع حماس؟ فإذا ما وجدت إسرائيل نفسها في مفاوضات لاحقة مع شخص آخر غير عباس، فإن محاوريها الفلسطينيين قد يصرون بالفعل على إعادة فتح مفاوضات– وهو ما يشبه كثيراً ما قام به قادة إسرائيليون جدد في التسعينات– واضعين التنازلات التي تقوم بها إسرائيل في هذه الجولة في جيوبهم.

فلسطين: بيت منقسم

إنّ الحركة الوطنية الفلسطينية هي أكثر إنقساماً، وبشكل حاد، أكثر من أي وقت مضى في تاريخها القريب. فالإستحواذ الإسلامي على السلطة في قطاع غزة في حزيران 2007 وتعيين حكومة منافسة من قِبَل عباس، التي تُعتبر سلطته محصورة بالضفة الغربية، أضافت بعداً حدودياً(للأرض) غير مسبوق لهذا الشقاق. فإمكانات المصالحة هي، في أفضل الأحوال، إمكانية ضئيلة مع إهتمام كل من حركة فتح التابعة لعباس وحركة حماس بشكل أكبر بتوحيد السلطة ضمن مناطق نفوذهم الخاصة بهم وتقويض سلطة خصومهم ومع الحوار المحدد بإتصالات

غير رسمية بهدف إستكشاف الأساس الذي قد تُبنى عليه محادثات جوهرية في مرحلة لاحقة. وتبدو حماس، وبشكل متزايد، في قبضة فئة راديكالية لا مصلحة لها بإتفاق يحتّم التخلي عن الهيمنة الإسلامية على قطاع غزة.

وفي حين أنّ كثيرين في فتح غير راضين عن إقصاءها عن الحقائب الوزارية الأساسية في حكومة فياض، فإنّ أقلية فيها تؤيد الحوار مع حماس الآن. وقد أصدر أحد القادة الأمنيين السابقين رداً حاداً عندما سُئِلَ عن قوة حماس في الضفة الغربية: "هذا هو السؤال الخطأ والمقاربة الخطأ. إذ ليس على فتح التعامل مع حماس بإخضاعها وقهرها، يجب أن يكون الأمر متعلقاً بالحوار. يجب سحق حماس بالحوار، وليس بالسلاح، وذلك بإحراجها حول ما فعلته في غزة". لكن هذا صوت نادر؛ فمن الشائع أكثر بالنسبة لوجهاء فتح أن يدينوا التفاوض مع أولئك الذين يعتبرونهم إنقلابيين ويعلنون بأنهم لن يقبلوا بما هو أقل من قلب المقادير.

فإسرائيل والمجتمع الدولي، اللذان يتحملان مسؤولية بارزة عن حالة العلاقات بسبب سياساتهما تجاه الفلسطينيين منذ إنتخابات 2006 التي أعطت حماس السيطرة على المجلس التشريعي الفلسطيني، لم يفعلا سوى تعميق الصدع بإصرارهما على إعتبار الديبلوماسية الإسرائيلية– الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية أمران متناقضان بشكل أساسي. ففي غياب ضوابط خارجية حتى، ستثبت مسألة إنجاز إتفاق جديد بين الخصوم الفلسطينيين صعوبتها بشكل بالغ؛ فطالما أن المسائل في قبضتهم، فإنّ الفرص هي صفر عملياً.

ويراهن كل من عباس وحماس، بإتجاهات متضادة، على إجتماع أنابوليس والعملية التي قد يُنتجها. فقد أمل عباس بأن تظهر المفاوضات الثنائية أن بإمكانها تحقيق ما لا تستطيعه المقاومة، بما يتعلق بكل من العملية الديبلوماسية والتحسينات في الحياة اليومية. أما حماس، فتراهن على أنّ العكس تماماً سوف يحدث، وبأنّ فتح، ما إن تُؤدّب، فلن يكون لديها خيار سوى إحياء شراكتها مع الإسلاميين، وبشروط الأخيرة(حماس). ومع ذلك، فحتى لو قام الأوصياء الدوليون لهذه العملية بتقديم بضائع كافية لعباس لثني فتح عن إستئناف الحوار مع حماس، فإنّ الحركة الإسلامية تفترض بأنّ ثمار العملية ستعود بالفائدة والربح عليها في النهاية، كما فعل أولئك في عملية أوسلو عندما فازت حماس في العام 2006 بالسيطرة على المجلس التشريعي. أما إذا هددت العملية موقع حماس أكثر، فإنها لن تكون بحاجة لتضييع الوقت دون عمل. فعباس ليس في موقع الوصول الى تسوية تاريخية من دون شبكة أمان من الإجماع العام الوطني، بما فيه حماس– وهي تسوية أقل حظاً بالتنفيذ، بكثير، بوجود قوة معارضة وربما معارضة إسلامية مسلحة.

إنّ إجبار حماس على القتال لأجل بقائها بالذات بدلاً من فهم ما تعتبره دورها الحق في النظام السياسي الفلسطيني، لا يؤدي سوى هو تشكيل عناصر هذه التحديات. فقطاع غزة يخضع لضغط غير مسبوق. فمعابر الحدود لا تزال مغلقة أمام معظم الصادرات وكل الواردات ما عدا أشدها حيوية، ما يؤدي الى تسارع في هبوط إقتصادي سريع بحيث تكون مسألة التعافي النهائي منه صعبة ومطوّلة. فالإقتصاد أُفرغ من مضمونه، حيث أنّ القطاع الخاص– الأكثر قدرة على الإنتاج– مدمر بشكل مستفحل. ومع إطلاق الصواريخ المستمر على جنوب إسرائيل، أعلنت حكومة أولمرت غزة "كياناً معادياً" مؤسسةً بذلك لمرحلة تتخذ فيها إجراءات أكبر، بما في ذلك الحظر على إمدادات الكهرباء والوقود. إنّ هذه العقوبات قد تكون مقدمة لهجوم عسكري إسرائيلي حتمي على قطاع غزة، مشابه لذاك الذي حصل في الضفة الغربية في العام 2002، بالرغم أنّ عدداً من الناس يعتبرون هذا السيناريو غير مرجح– ما عدا في حالة سقوط عدد هام من الضحايا الإسرائيليين– لأنّ ذلك سيؤدي الى خلق عدد من المآزق المحيرة لإسرائيل بقدر تلك التي تقوم بحلها. إذ ما إن تُخضع إسرائيل القطاع الساحلي بقوة السلاح، فإنها ستكون بحاجة إما الى البقاء وإحتلال الأرض أو القيام بالإنسحاب، لتواجه في النهاية عدداً أكبر من الهجمات. أما أن يتم عزل حماس من الداخل، فإنّ ذلك يبدو أمراً أقل ترجيحاً حتى؛ فبرغم الإستياء الشعبي المتنامي والصدامات المتفرقة، فإنّ الإسلاميون يملكون المال الضروري للبقاء في السلطة مع تصميم مُثبت بإستخدام هذا المال.

إنّ الضغط على حماس في الضفة الغربية أقل وضوحاً للعين المجردة، لكنه ليس بأقل واقعية. فقد كان هناك عمليات إعتقال واسعة لناشطين مشتبه بهم من حماس، كما كان هناك ضغوطاً على منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية منسوبة الى الحركة، بالإضافة الى عمليات توظيف

وطرد(في المؤسسات الحكومية) ذات دوافع سياسية– والتي ولّدت كلها جواً من النقمة يوازي ذاك الذي جربته فتح في قطاع غزة. إذ يزعم قادة حماس في الضفة الغربية بأنّ هناك موظفين حكوميين معينين، متهمين بالتعاطف الإسلامي، قد حُرِموا من رواتبهم بذريعة أنهم "يعملون ضد الشرعية". لكن لم تكن حماس هي فقط من تأثر بالوضع، كما قال أحد العاملين بقطاع نقل نابلس شاكياً: "كنت أعمل كرجل شرطة في جنين، وتركت في العام **2000** عندما بدأت الإنتفاضة. والآن، وبعدما بدأت الأمور تبدو أهدأ، حاولت إستعادة عملي عندما بدأت الحكومة الجديدة (المؤقتة) العمل (برئاسة سلام فياض). ورُفض طلبي بذرائع وحجج خاطئة وغير مقنعة. وأخيراً، وبعدما قمت بدفع الموضوع حقاً، سألني الضابط: "ما هو إنتسابك السياسي؟"، فأجبته: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وكان يعلم ما كنت سأقول. فالأمر لم يكن سراً، لكنه على الأقل كان صادقاً ونزيهاً: "هذا هو السبب الذي لأجله لن تحصل على وظيفتك مرة أخرى. إنتسب لفتح وسوف نستخدمك".

إنّ مقاربة رام الله المبالغ بها هي السبب التي تجعل ناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء الأسبق الإسلامي ووزير الثقافة في حكومة الوحدة الوطنية، يعتقد بأنّ "الخاسر الأكبر على المدى الطويل، سيكون السلطة الفلسطينية. فالقمع يعمل لصالح حماس. فكل شخص طُرِدَ وكل شخص لم يُعطَ حقوقه لديه عائلة وجيران. لقد كانت حماس في السلطة لمدة عام، فقط، في كل تاريخها، فإذا ما سحبتم حماس من السلطة، فإنكم تعيدونها الى موقعها الطبيعي، حيث تكون مرتاحة أكثر". ولا أحد يجادل، حتى ممثلي حماس، بأنّ شعبية الحركة قد تضاءلت من مستوى الدعم العالي غير المعهود الذي فازت به في إنتخابات **2006** التشريعية. لكن من الوهم الكامل الإعتقاد بأنّ الحركة قد تقلصت الى نقطة أصبحت فيها خارج الموضوع. فالصعوبة تكمن، بحسب ما تبدو الظروف، وقد تصبح كذلك بالنسبة للحركة الإسلامية، هو أنّ فعاليتها العسكرية والسياسية الداخلية المستمرة تشكل تحدِيَيْن رئيسيَيْن لعباس. أولاً، أنه لا يستطيع الإدعاء، بمصداقية، أنه يمثل الشعب الفلسطيني في إتفاقياته مع إسرائيل والمجتمع الدولي، وتحديداً إذا ما كان قطاع غزة مستثنى من أية مكاسب قد تنتجها عملية أنابوليس. ثانياً، لا يمكنه أن يأمل بشرعنة أي إتفاق سلام قد يصل إليه مع إسرائيل.

أما حماس، فإنها تواجه، وبشكل لا يقل عن عباس، مآزق محيرة تتعلق بها. فهي تواجه ضغطاً خارجياً كما تواجه عواقب حملتها الوحشية لفرض النظام الداخلي– ومواجهة، وهو ما لا يقل أهمية أيضاً، التناقضات التي ولدها الحكم. فالفلسطينيون بدؤوا يتساءلون عن كيف يمكن لحماس إدعاء عباءة المقاومة لنفسها حتى في الوقت الذي تمتنع عن هذه المقاومة بإرادتها، وبأنه كيف يمكنها معارضة إجتماع أنابوليس، ومع ذلك تحصد ثمار "عملية السلام" المعبّر عنها بطريقة واضحة.

عملية أنابوليس

مع توافق الإسرائيليين والفلسطينيين على ما هو أكثر بقليل من إستئناف المحادثات حول قضايا الوضع النهائي والتنفيذ التدريجي لخارطة الطريق، يبدو إجتماع أنابوليس معادلاً لمورفيم (أصغر وحدة لغوية تعبر عن المعنى/ علم اللغة) داخل عملية أنابوليس، مشيراً، بشكل متأخر، الى أن عملية أوسلو قد تم أستبدالها. فالتغيير الحاصل في نظام ترتيب الأسماء التصنيفي أمر مناسب بالكامل، ليس لأنّ عملية أوسلو كانت، عملياً، ميتة لمدة **6** سنوات، وإنما لأنّ "حل الدولتين" يعني شيئاً مختلفاً جداً اليوم عما كان عليه في العام **1993** عندما شقت عملية أوسلو طريقها. فآنذاك، كانت الدعوة لدولتين محور إختصاص اليسار، من الفلسطينيين وحلفائهم، في حين اليوم تبدو مسألة تثبيت تسوية حل الدولتين على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لأجزاء أخرى من الطيف السياسي، إن لم يكن الأمر أكثر من ذلك. إذ كانت رايس قد أبلغت الكونغرس بأنّ نافذة حل الدولتين قد تكون مغلقة، مع وجود راديكاليين إسلاميين هم المستفيدون الحتميون إذا ما أُغلِقَت؛ فأولمرت قلق صراحة من حدوث نزاع على نموذج جنوب أفريقيا ستشكل مكافحته صعوبة أكبر بالنسبة لإسرائيل. كما تصوغ ليفني حديثها عن دعمها

لدولتين بصيغة "تفويض المعتدلين" الملطفة. أما السياسيون الأميركيون والإسرائيليون فيرون أن هاوية سحيقة ستكون محيطة بهم تماماً، شر أكبر بحيث أنّ تقسيماً جديداً لفلسطين التاريخية هو فقط ما سيجنب السقوط فيها.

ويسأل المحازبون والمناصرون لسلام شامل عما إذا كان سيكون ممكناً تحقيق هذه الغاية عبر إقصاء حماس. ففي المصطلحات الضيقة، فإنّ هذا الدرب سيضمن عدم حصول أي فريق من الفريقين على ما يريده من إجتماع أنابوليس: الأمن بالنسبة لإسرائيل، والمرونة للوصول الى إتفاق نهائي والمصادقة عليه بالنسبة لرام الله. أما على النطاق الأوسع، فإنّ الحصار الديبلوماسي والمالي الجاري على حماس يرفع التساؤلات بشأن طبيعة "نهاية اللعبة" التي يتم التفكير بها ملياً: فهل سيتحول الحصار الى وسيلة للإعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني أم الى أداة لتقييد هذا الحق وحصره بالقوة– في الوقت الذي يكون للديمغرافية الأولوية على حساب الأرض في الحسابات السياسية الإسرائيلية؟ وتحديداً، فهل إذا ما تجسدت عملية أنابوليس بالفعل، فإنها ستكون بمثابة وسيلة بالنسبة لإسرائيل لشراء الوقت وتشديد قبضتها على الضفة الغربية، أم أنه سيتم دمج إجراءات فعالة– مثل تجميد المستوطنات، لتحييد عنصر الوقت، في الوقت الذي يدرس فيه المفاوضون خياراتهم؟ فمع الشكوك التي سبق وغلفت إجتماع أنابوليس، يبدو من غير المرجح أن ينجح هذا الإجتماع حيث فشل أوسلو، وذلك في صراع متجدد. وليس السبب هو فقط إستمرار وجود عدد من عيوب عملية أوسلو الهيكلية في خليفتها أنابوليس المتطلّع إليها، إنما هناك المشكلة الإضافية وهي أنّ الراعين للإجتماع يرون التقدم بإتجاه سلام إسرائيلي– فلسطيني وحصول تصعيد في الصراع الفلسطيني الداخلي أهدافاً لا تتجزأ.

Research Services Group
www.ipileb.com